**المؤتمر الصحفي للممثِل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة**
**الخميس، 5 يونيو 2014**
**طرابلس، ليبيا**

اشكر تلبيتكم دعوتي الى هذا اللقاء قبل سفري الى نيويورك لمخاطبة مجلس الامن بشأن الأوضاع في ليبيا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وسأسعى، كما سعيت في كل مرة، ان أكون دقيقاً في وصفي لأحوال البلاد من دون تهويل او تهوين. وبطبيعة الحال، فانه من حق الليبيين عليّ، ومن حق مجلس الامن، ان أكون دقيقاً وواقعياً واتحاشى الغموض او المواربة. فالمتابعون لما يجري في ليبيا كثر وكذلك المهتمون بمآلات العملية الانتقالية المحفوفة بالصعوبات. والقلق عميق إزاء المخاطر التي تواجهها ليبيا ويخشاها جيرانها واصدقاؤها.

غير انه من واجبي ان ابحث عن السبل التي تنفتح امام الليبيين للخروج من أزمتهم الداخلية والحؤول دون تعميقها بفعل مؤثرات خارجية، أيا كان من صحة ما ينسب اليها. وعليّ ايضاً ان اتوقف امام الفرص المتاحة التي اذ أحسنت الإفادة منها تضعف احتمالات الانزلاق الى العنف والفوضى وتعزز إمكانات السير قدماً في عملية بناء الدولة ومواصلة الانتقال الى الديمقراطية.

وأعني ها هنا بصفة خاصة، وعي فئات واسعة من الليبيين بضرورة درء المفاسد المتمثلة باللجوء الى القوة ومحاولات فرض الامر الواقع عن طرق التهديد بها، وادراكهم ان الخلافات السياسية مهما عظمت لا تسوّغ المجازفة بالمصلحة الوطنية العليا وبأمن المواطنين.

وأعني ايضاً رغبتهم بالارتقاء من الصراع على السلطة، وقبل استكمال تكون الدولة، الى المنافسة ضمن القواعد المعروفة في الأنظمة الديمقراطية. ولعلّ الانتخابات البرلمانية المقررة في 25 يونيو، بظل اجماع وطني حول حصولها في موعدها، مناسبة لتعزيز حرية المواطنين في اختيار ممثليهم وعلى نحو يحررهم من الضغوط التي تأتي من خارج العملية السياسية.

كما ان شروع الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور في تأدية مهامها بجدية كبيرة واستقلالية جليّة، يوسع المجال امام الليبيين لبناء توافقات حول عقدهم الاجتماعي الجديد والشراكة في القيم ومعنى الانتماء الوطني وهي المداميك التي يبنى عليها دستورهم. فلا يكون نصاً مرجعياً فحسب بل عهداً للعيش معاً بكرامة وحرية وميثاقاً لصون الوحدة في احترام التنوع.

غير ان الوعي الوطني والاستعداد للانتخابات والعمل على إنجاح العملية الدستورية، لا تضع حداً، بقوة ذاتها، للاضطراب الذي تشهده ليبيا على صعيدي الامن والسياسية. فالانقسام الحاد حول قضايا وطنية بالغة الأهمية يزيد الأوضاع هشاشة. وليست المشكلات كلها موروثة من عقود الطغيان والفساد بل ان عدداً منها قد استجدّ وتحكمت به مصالح القوى المختلفة ونوازعها والتناقضات بينها. ومن نافل القول ان التطورات السياسية والأمنية المتلاحقة تسببت بإضعاف قدرة المؤسسات الشرعية على تقديم الحلول وانفاذها. وأدت الإخفاقات، أياً كان من أسبابها وهوية المسؤولين عنها، الى تعريض شرعية المؤسسات للتآكل. وظهرت العصبيات ما دون الوطنية، نتيجة وسبباً بآن معاً لتراجع دور الدولة وسلطتها وهيبتها.

وادىّ غياب التوافقات الكبرى الى ازمة وطنية. ويرى البعض ان انعدام الثقة او ضعفها بين القوى السياسية والثورية والاجتماعية في ليبيا هو تعبير عن الازمة، لكنه ايضاً من مسببات صنعها وتجديدها. لذلك فان بناء الثقة بات ضرورة ملحة. فلا يمكن الغاء الخلافات بل من الأفضل ان توضع في نصابها، عن طرق التمييز بين

مقتضيات الوفاق الوطني وبين مجالات التنافس السياسي المشروع. ويستدعي ذلك ايضاً الإقرار ان بناء الثقة والاتفاق حول أولويات المرحلة الانتقالية وحول الحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار واعتماد قواعد للتعامل مع الخلافات هي بمثابة احتياجات وطنية لا تحتمل التأجيل.

أيها الأصدقاء،

لعلكم تعلمون ان سبع دول ومنظمتين اقليميتين (جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي) عيّنت مبعوثين خاصين لها للدلالة على انشغالها بالأوضاع الليبية. فهي، بطبيعة الحال، لا تعني الليبيين وحدهم ولا تؤثر في استقرار بلدهم فحسب بل في استقرار المنطقة. ولقد زار عدد كبير من المبعوثين طرابلس والتقوا المسؤولين وعدداً من الشخصيات من مختلف الاتجاهات السياسية.

وكنا، نحن في الأمم المتحدة، على اتصال معهم وتبادلنا الأفكار حول أفضل السبل لتعزيز التفاهم بين الليبيين. ولا يسعني في هذا المجال الاّ التشديد مجدداً على ان حلّ الازمة الليبية شأن الليبيين في المقام الأول وان الازمة الحاضرة ذات محركات داخلية. فليست ليبيا، ولا يجب ان تكون، ساحة صراع او ارض منازلة بين قوى خارجية. وان هذا الموقف هو ايضاً موقف المبعوثين الدوليين من دون استثناء. ولقد كانت هذه قناعة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من اليوم الأول. وهي لذلك تعمل وفق التفويض المعطى لها من مجلس الامن الدولي، لا على تقديم المساعدة الفنية لبناء مؤسسات الدولة الليبية فحسب بل ايضاً، وبواسطة المساعي الحميدة التي لم تتوقف، على بذل الجهود من اجل تيسير الحوار وبناء التوافقات بين القوى الليبية الفاعلة في الحياة العامة.

وسندعو قريباً أي قبل أسبوع من الانتخابات المقررة في 25 يونيو، الى لقاء موسّع لمناقشة مشروع اعلان مبادئ تلتزم الأطراف كافة باحترامه وللنظر في عدد من القضايا الملحة والخلافية بقصد الاتفاق، او تضييق شقة الخلاف، ممّا يعبّد الطريق امام ما تبقى من المرحلة الانتقالية، بدءاً من الانتخابات. وتحظى هذه المبادرة بتأييد المبعوثين الدوليين والذين سنتعاون واياهم في الاعداد لهذا اللقاء وتقديم المساعدة اللازمة للإسهام في ضمان تنفيذ ما يتفق عليه. كما تدعم هذه المبادرة وتشارك في التحضير لها جهات ليبية عدة، في مقدمها اللجنة التحضيرية للحوار الوطني التي تضم في مجلسها الاستشاري ممثلين عن الفعاليات الوطنية كافة.

ونتطلع، بعد ان تجاوب الجميع مع دعوتنا كما فعلوا في الماضي، الى ان تعلو المسؤولية الوطنية الإنقاذية على المصالح والحسابات الفئوية وان يبدد التلاقي والحوار بعض المخاوف المتبادلة التي هي في أصل الازمة المتفاقمة ووقودها بآن معاً.

ويترتب علينا ان نكرّر قولاً بديهياً، لا تعفينا بداهته من التذكير به وهو ان الأمم المتحدة ليست طرفاً ولا تنحاز الى طرف، لا في الداخل ولا في الخارج وهي تؤدي واجبها، رغم كل الصعوبات، في احترام صارم للسيادة الليبية وحرص على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي.

تبقى اخيراً كلمة اوجهها الى الأصدقاء الإعلاميين. ولا يسعني اولاً الاّ الوقوف باحترام امام ذكرى شهدائهم والاشادة بشجاعة الذين يواجهون المخاطر اثناء قيامهم بواجبهم المهني. كما أسجل تقديري لدوافع عدد كبير منهم ونزاهتهم وكفاءتهم واستعدادهم للتدرب المستمر لتحسين مستوى أدائهم.

الاّ إني اكرّر دعوتي للجميع، احتراماً لليبيين وحقهم في المعرفة وفي اختيار مواقفهم بأنفسهم وحرصاً على قيم الديمقراطية وصوناً للحرية متلازمة مع المسؤولية الوطنية والأخلاقية، ان يحجموا عن أي لون من الوان

الحض على العنف والانتقام وان يسعوا الى تنقية الاعلام من لغة الشجار والتحريض والتهديد والتحقير والتشهير.